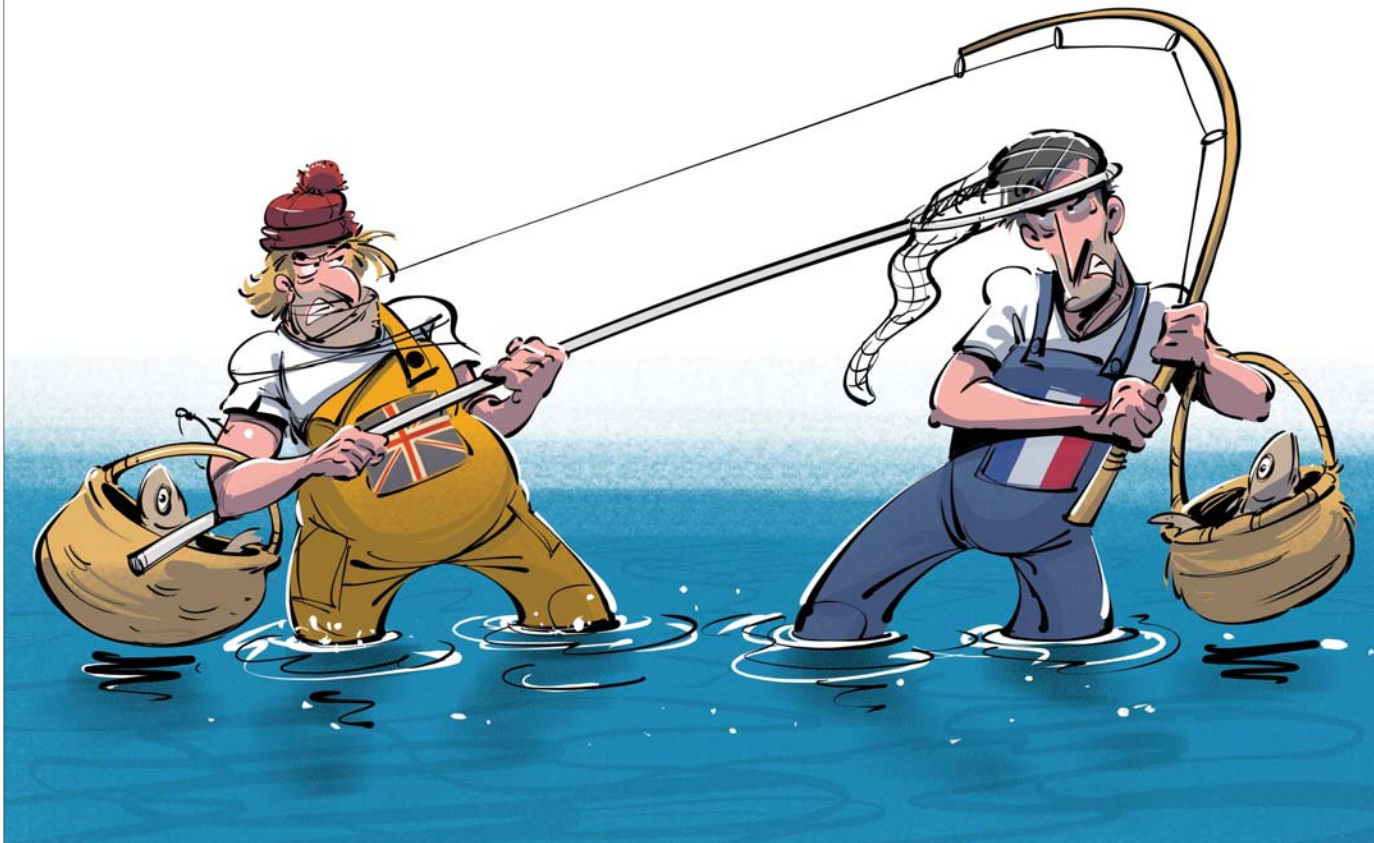


WINNER
2021

حرب أسوأ من غزوة بريطانية

الحرب ضد السعودية التي لم تنطفئ
نيرانها بعد

والسعودية التي تخلت عن التأثر بحملات التشويه في الصحافة العربية، يمكنها أن تتحرر من تشويهات الـ"بي.بي.سي." و"سي.بي.أس نيوز" وغيرها، بتخل مماثل. إلا أن ذلك نصف الشوط فقط. النصف الآخر أن هو تطلق سراح ما لديك من طاقات وموارد، وأن تستثمر في صناعة بناء الصورة أكثر مما يستثمرون، بوسائل باردة مماثلة، تحت غطاء مماثل يدعى "حرية الإعلام" والصحافة.

الحياة مجرد كذبة كبيرة، لا يليق بأي صحافي أن يزعمها، لأنه إما أن يكتب فيها على الناس، أو يكذب فيها على نفسه.

على مستوى التجربة الشخصية، فلقد أمضيت 42 عاماً في عالم الصحافة، تقلبت فيها كل منقلب، ولم أكن محايداً، ولا ليوم واحد.

ولا يحتاج الأمر تنظيراً. فإذا عمل في عالم محوم، فإنك لا تستطيع أن تكون محايداً. الكتابة بحد ذاتها موقف. ودون ذلك، فإنها مجرد ضجيج.

وكأننا ما كان الموقف، فإنه ضروري، لكي ننتمي. الكاتب اللاتنتمي، ليس سوى أسطورة. وكذلك المؤسسات الإعلامية. المفارقة في القيود والالتزامات بين مؤسساتنا الإعلامية والمؤسسات الغربية هي أنها، هناك، قيود تتعلق بالاستراتيجيات فقط، ولا تمتد إلى التفاصيل، ولا إلى كل ما يمكن أن يقوله هذا الصحافي أو ذاك المذيع.

والسؤال الجريء ليس مسموحاً به فقط، بل إنه مطلوب لنفسه. أما أن تجبر المذيع أو الصحافي على أن يحرك فمه في قالب، فهذا مخز، وهو دليل على الضعف. وفي عالم لا حياد فيه، فإن ممارسة الخدعة قد يبدو مفيداً، كقواعد منهجية في الأداء، إلا أنه يتعين أن يخرج من القمقم ليكون حراً.

ما تلزم به الدولة، لجهة معاييرها شيء، وما يلتزم به الإعلام شيء آخر.

وعندما يكون تشويه الصورة عنيفاً وضاراً، فإن تشويهها عنيفاً وضاراً هو الرد الصحيح، على الأقل لأنه متناسب. تشويه الصورة، نمط من أنماط الحرب، وتكاليها باهظة للغاية أحياناً. والاستسلام لعواقبها ليس هو الخيار الصحيح. إنه ليس خياراً أصلاً.

الخشية مما يقوله الإعلام المضاد عنها. إلا أنها ظلت عرضة لهجماته. تحصنت السعودية بمحطات تلفزيونية تبدو مؤثرة وثيرة. إلا طاقمها التحريري ظل يعاني من القيود والالتزامات الزائدة عن الحاجة.

إعلام مرتبط بالدولة، أو خاضع لمعاييرها، هو آخر ما يمكنه أن يخدم بينما في المقابل فإن إعلاماً مطلقاً الذي يمكنه أن يقدم البديل المناسب

الـ"عربية" و"الحدث" على سبيل المثال قناتان مرموقتان من مختلف الوجوه الفنية والإدارية والتحريرية، إلا أن القيود فيهما ظاهرة. وبالدرجة الرئيسية لأنهما تدفعان ثمن القرابة والنسب. وهذا قيد ما يزال من الممكن التحرر منه.

الإعلام الخاص، الذي يتكئ على التزام استراتيجي عريض، يكفل ذلك التحرر، ويظل يؤدي الغرض المنشود منه.

سمعة الـ"بي.بي.سي." في"الحياة"، ليست سوى خدعة ظلت

تنطلي على من شاؤوا أن تنطلي عليهم، إلا أنها ما تزال سلاحاً فعالاً لتشويه الصور كلما أرادت الخارجية البريطانية أن تمارس الابتزاز مع أي أحد.

نحن. صحيح أنهم يغطون بلحاف الترفع على ما يُفترض أنه "حرية رأي" و"حرية صحافة"، إلا أنهم يخشون من ظهور صورة بلدانهم أو سياساتها أو قياداتها أو تاريخها على نحو يفترضونه ضاراً، حتى ولو كان تجسيدا للحقيقة.

إعلام مرتبط بالدولة، أو خاضع لمعاييرها، هو آخر ما يمكنه أن يخدم بينما في المقابل فإن إعلاماً مطلقاً الذي يمكنه أن يقدم البديل المناسب

جرب أن تعرض فضائح المملكة المتحدة. وهي كثيرة. وسترى الاتصالات لا تنقطع من وزارة الخارجية للشكوى. ساعته يمكن التساؤل: وما هي مشكلتكم مع "حرية الإعلام"؟ أو لماذا "حلال لكم حرام على غيركم"؟

جرائم السي.آي.آيه في أميركا اللاتينية يمكنها أن تصنع مسلسل رعب لا ينتهي. فلماذا يجري التغافل عن تاريخ أسود سطر له العشرات من الكتب؛ وهل من الضروري نسيان جرائم الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، أو جرائم إسرائيل في فلسطين، أو جرائم فرنسا في الجزائر أو القارة الأفريقية؟

ما أريد قوله، هو أننا نفرض قيوداً على أنفسنا، لا يفرضها الآخرون على أنفسهم. وهذا كثيراً ما يجعلنا ندبو لقمة سائغة لحملات التشويه التي نظل ندفع ثمنها زمناً طويلاً.

أن تبدو أعزل وسط الذين يتسلحون بالخنجر، لا يوفر أي ضماناً بالنجاة، اعتماداً على ما تغريهم به. هذه معادلة غير صائبة أصلاً. لقد تخلت السعودية منذ بعض الوقت عن

علي الصراف
كاتب عراقي

يستطيع الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي، أن يرى كم كلفته الحملة الشرسة التي شنتها أجهزة الدعاية القطرية والتركية لنحو سنتين.

لقد تم تشويه صورته إلى أقصى ما يمكن للتشويه أن يفعل. ولقد بدا حيال تلك الحملة مقبداً بمعاييرها والتزاماته هو، وكان بحاجة إلى طاقة من الصبر لا يقدر عليها إلا الذين ألزموا أنفسهم بضوابط صارمة. ولكنه ما يزال يدفع الثمن. إذ لا يبدو أن مبادرة "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر" ستكون كافية لردم الهوة بين الصورة والواقع. ولا حتى زراعة 50 مليار شجرة، سوف يمكنها أن تقطع السموم التي تم نثرها على أرض الوقاحة المجردة والحقد الأجرد.

الوقت يمكنه أن يكفل تخفيف الأضرار. إلا أن البحث عن متسع له، يضيق كلما تزامنت القضايا التي تتطلب من المملكة أن تلعب فيها دوراً. ولسوف يظل التشويه عنصراً من عناصر الابتزاز التي لا تنتهي. عمل جبار، وأخلاقي، شاسع المدى، لإعادة تشجير أراضي الشرق الأوسط، والخطط التي ترمي إلى بلوغ الحياد الكربوني لمواجهة التغير المناخي، يكفي للإقرار به كعمل يؤهل القائمين به لنيل جائزة نوبل للسلام. إلا أنه بالنسبة إلى الأمير محمد بن سلمان يبدو بعيد المآل، بسبب تلك الحملة.

الناشطة البيئية الكينية، ونغاري ماثاي حصلت على الجائزة في العام 2004، لأنها أشرفت على زراعة 30 مليون شجرة.

محطات إعلام غربية مثل "سي.بي.أس نيوز" و"بي.بي.سي"، على سبيل المثال، سارعت مع إعلان المبادرتين لزراعة 50 مليار شجرة، إلى فتح أبوابها لهجوم شرس ضد الأمير محمد بن سلمان، من متهم بجرائم اختلاس يدعى سعد الجبري، أراد (كما أرادت المحطات) أن يوقد خطبا جديداً فوق الرماد.

وكان في ذلك ما يكفي لكي ندرك أن هناك شيئاً مهماً هو الذي ينقص في مواجهة الشراسة: شراسة مماثلة.

الإعلام صانع صور. وهو محطها. وما لم يمكن العثور على سبيل لبناء أدوات إعلامية لا تلزم بما يلتزم به الإعلام الرسمي، فإن سياسات التشويه ستظل تلحق المزيد من الأذى.

الغربيون، بالمنااسبة، يتأثرون بمضايقات الإعلام أكثر مما نتأثر به

أسوأ وظيفة في العالم

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن



حياتهم السياسية كمعادل للعامري. ذلك يعني أن هذه النماذج أدخلت العراق في أزمة وجودية عميقة، تجعل الخيار بين إطعام الشعب أو إغناء اللصوص. والثانية عملية مستمرة يديرها موظفون كبار هم أسوأ من يشغل وظيفة لصوص الدولة في العالم.

ويمكن اعتبار العراق درساً ومثلاً واضحاً من هذه الناحية، وفق الصحفي روبرت وورث في صحيفة نيويورك تايمز. حيث كان الفساد في حقبة الثمانينات نادراً، وكان معظم وزراء نظام صدام حسين الدكتاتوري مراقبين بشكل جيد. إلا أن التحول حدث خلال التسعينات عندما فرضت الأمم المتحدة طوقاً من الحصار القاسي. فخلال فترة سبع سنوات انخفض دخل الفرد الوسطي. لم يتمكن المسؤولون الحكوميون من العيش دون تلقي الرشاوي والتي أصبحت عملة تداول يومية.

لقد أدار أصحاب أسوأ وظيفة في العالم عملية فساد كبرى يصعب مع استمرارها احتساب ما تم سرقته من العراق منذ عام 2003، فقد أبرمت الصفقات بشكل تقدي وأصبح من الصعب الحصول على الوثائق التي تثبتها، كما أن الإحصاءات الحكومية عادة ما تكون غير دقيقة. ومع ذلك فإن المعلومات المتاحة تشير إلى أنه تم نهب ثروات العراق بشكل غير قانوني إلى خارج البلاد أكثر من أي دولة أخرى.

بالنسبة إلى غير العراقيين، قد تبدو الحياة السياسية العراقية مثل حرب العصابات، لكنها في معظم الأوقات تتم تحت غطاء هذا الصراع سرقات بمنتهى الهدوء. ففي كل وزارة حكومية يكمن الفساد في اتفاقيات غير مكتوبة مع أحد الفصائل الشيعية المسلحة.

اليوم ثمة وظيفة للسباسبين الأسوأ تتمثل في نفس وظيفة رجال العشائر الذين يدوسون على القانون بإدارة المنازعات الشخصية. ويفرضون ديانات مالية وفق اتفاقات متخلفة في النزاعات العشائرية تعبر عن ضحالة الوعي السائد في المجتمع.

ما يحدث في اجتماعات الكتل السياسية بشأن الكتلة الأكبر والاتفاق على ترشيح اسم رئيس الحكومة، هو تعبير عن مفهوم الفصول العشائرية التي يديرها لصوص الدولة من السياسيين. فالخاسرون في الانتخابات البرلمانية يسامون على حصة في الحكومة قبل السماح بالتصويت عليها، تتمثل بالإبقاء على كبار الموظفين التابعين لتلك الأحزاب الخاسرة في مؤسسات الدولة، ليدروا عليها المال.

يتداول العراقيون بشكل علني ثمن صعود الوزراء للمنصب كما يعرفون صفقات الرئاسات الثلاث، فلكل وزارة ثمنها بين الكتل والأحزاب، نزولاً إلى وكلاء الوزارات والمدراء وحتى المحافظين وأعضاء مجالس المحافظات. ولأن البورصة مفتوحة فقد كشف المرشح المستقل الفائز في الانتخابات التشريعية عن محافظة واسط، سجاد سالم، أن عروض الأحزاب السياسية المهيمنة لشراء مقاعد النواب المستقلين فلكية ووصلت إلى خمسة مليون دولار للمقعد البرلماني.

دعك من الكلام السياسي المتصاعد اليوم عن الاتفاق وتشكيل الحكومة، لأنه مجرد لغو صار يتحكم عليه العراقيون. هناك اجتماعات مستمرة يديرها من يشغلون أسوأ الوظائف في العالم عندما يتعلق المقياس بالقيم الوطنية والأخلاقية. من أجل الاتفاق على ضمان حصة الخاسرين في الانتخابات من سرقة الدولة العراقية التي سيحكمها الفائزون!

وفق هذا المؤشر للأسوأ لا يتعلق الأمر بالمرتب الذي يحصل عليه العامل في تلك الوظيفة، ربما يكون مكوناً من رقم مقابلة ستة أصفار! لكن ذلك لا ينفي وفق المعيار الأخلاقي الوطني أنه يشغل الوظيفة الأسوأ. تماماً مثل تاجر المخدرات الذي يحصل على مال وفير من عمله. لكن لا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال أنه يشغل وظيفة جيدة.

كان الممثل توم هانكس ينصح القراصن الصومالي الذي يريد الاستيلاء على سفينته في فيلم "القبطان فيليبس" بالقول إن هناك الكثير مما يتاح لك أن تعلمه أفضل من قرصنة السفن!

كولوم لينش كبير المراسلين الدبلوماسيين في مجلة فورين بوليسي الذي تنقل في أروقة الصحافة من واشنطن بوست إلى بوسطن غلوب، يرى أن أسوأ وظيفة في العالم هي لموظفي الأمم المتحدة الذين يراقبون تنفيذ العقوبات ومراقبة حظر الأسلحة والسفر من دون أن يربط عامل الراتب كمؤشر في ذلك الاستقراء.

لكنني، وعلى الأغلب لست وحدي، من يرى وفقاً للمعيار الأخلاقي والوطني، أن أسوأ وظيفة في العالم اليوم هي ما يشغله السياسيون ورجال الدين في العراق. فهؤلاء جميعاً يحصلون على أموال طائلة سواء عن وجه حق أو من دون حق. ويتمتعون بوظائفهم وشبورتها، لكنهم الأسوأ بنظر أربعين مليون عراقي، مضافاً إليهم الملايين من شعوب دول أخرى بمن فيهم نظراؤهم من السياسيين. فهؤلاء السياسيون ورجال الدين يعدون ويكذبون. يسرقون الدولة ويصرحون بأنهم قادة مكافحي الفساد، يتحدثون عن الوطنية فيما الطائفية تسيطر على تفكيرهم.

يمارسون القتل على الهوية ويطالبون بجيش وطني، يمجدون عراقيتهم فيما هم خاضعون لدول أخرى.. كذلك يسهل على أي عراقي أن يحدد لك عوامل السوء في الوظيفة التي صارت متاحة للجهلة واللصوص والأثافين وقطاع الطرق، الذين تحولوا إلى سياسيين ومرشدين أخلاقيين ورجال دين يدافعون عن العقيدة والطائفة.

لدي مثال عن أحد أولئك الأسوأ في تاريخ العراق السياسي، فهادي العامري الذي يتباهى بتاريخه الوطني وإخلاصه لإيران، يمثل بامتياز فكرة الانحطاط السياسي عندما زعم أمام تجمع من أنصاره قبل يومين من إجراء الانتخابات التشريعية بأن جهات "لم يسعها" لم تسمح لهم بتقديم الخدمات للمحافظات الجنوبية؛ بذريعة أنهم من اتباع علي؛ وقال "منظماً حرموا الإمام علي ابن أبي طالب، كذلك لم يسمحوا لنا أن نقدم الخدمات لأهلنا في هذه المحافظات سواء في ميسان أو ذي قار أو المثنى أو البصرة، لم يسمحوا لنا، لأننا من اتباع علي".

لا تكمن المشكلة فيما إذا كان الجمهور سيصدق أم لا، لكن المشكلة العميقة عندما يفكر مثل هذا السياسي بتلك الطريقة، إنه موظف حكومي سبق وأن شغل منصب وزير المواصلات، ويمتلك اليوم سطوة التأثير السياسي بوصفه رئيس كتلة برلمانية وزعيم أكبر ميليشيا طائفية. لكنه في حقيقة الأمر يعبر عن أسوأ ما يمكن أن يتخيله العراقي في السياسي الحاكم.

بإمكان أي من العراقيين إدراج سلسلة طويلة عن مفهوم الأسوأ في

